

1/9/2019

## بيان للنشر الفوري

صادر عن مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"

مركز "شمس" إسراء غريب ضحية جديدة للثقافة الذكورية القاتلة للنساء

يدين مركز "شمس" بشدة مقتل المواطنة إسراء غريب ، فقتل النساء على خلفية ما يسمى "شرف العائلة" شكل فاضح من أشكال التمييز وانتهاك جسيم لحقوق النساء وهو جريمة مكتملة الأركان، وأن الجريمة لا شرف فيها، وفاعلها يستحق أقصى العقوبات، وإذ يُذكر "شمس" أن المرأة تبقى الضحية الأبرز للثقافة الذكورية والعنف الناشئ عنها، وفي الوقت الذي ترفع فيه هذه الثقافة الرجل فوق ثقافة العيب، وتسيده حارساً للأخلاق حتى حين ينتهكها وتمنحه حصانة مطلقة، فإن حصر شرف المرأة في غشاء بكارتها، مقاييس تتم عن عقلية سطحية غير متحضرة تتطرق في نظرتها للمرأة من أنها جسد وملكية خاصة.

ينظر مركز "شمس" بخطورة بالغة إلى مرور حوالي أسبوعين على الوفاة الغامضة للمذكورة دون تحقيق تقدم يذكر في نتائج التحقيق أو صدور تقرير الطب الشرعي، وما رافق الوفاة من تقصير من الجهات الطبية والأمنية العاملة في المشفى الذي تعامل مع حالة الفتاة، وعليه فإن مركز "شمس" يدعو الجهات الرسمية إلى مكاشفة دورية للجمهور بأخر التطورات في قضية "إسراء غريب" باعتبار القضية أصبحت قضية رأي عام، وبما يضمن تحقيق العدالة للضحية وتهذئة الشارع الغاضب، ومحاسبة المقصرين في توفير الحماية لها.

يدين مركز "شمس" بشدة السباق المحموم من قبل بعض رجال الدين في إصدار الفتاوى واستسهالها حين تتعلق بتبرير العنف ضد النساء ، تحت مبررات تتم عن جهل موجود في رؤوس مصدرها لا في أجساد النساء ، ويطالب وفقاً للقانون بمساءلة الجهات الإعلامية التي ضللت الرأي العام حول وجود دوائر رسمية وهمية واستخدام تصريحات مزيفة صادرة عنها تبريراً للجريمة.

يؤكد مركز "شمس" أن حقوق المرأة في فلسطين لا تزال تراوح مكانها وجرائم قتل النساء مستمرة، على الرغم من انضمام فلسطين في العام 2014 للعديد من الاتفاقيات الدولية، على رأسها اتفاقية "سيداو" والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، والخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإلغاء العذر المخفف من قانون العقوبات الأردني الساري، وجهود المؤسسات النسوية والمدنية في التوعية والتنقيف والضغط والمناصرة ومجابهة الثقافة الذكورية، وهو ما يستوجب من الأطر الرسمية القيام بخطوات جديّة وأكثر فعالية



وتعديل منظومة التشريعات الوطنية بمواءمتها مع التزامات فلسطين الدولية وإصدار قانون حماية الأسرة من العنف، وتشديد العقوبات ضد المجرمين قتل النساء.  
وعليه فإن مركز "شمس" يطالب بما يلي:

1. إصدار قانون حماية الأسرة من العنف على وجه السرعة، باعتباره ضرورة لا تحتل التأخير، على أن يحتوي على عقوبات واضحة بحق قتل النساء، ومواءمة المنظومة التشريعية الفلسطينية مع التزامات فلسطين الدولية، وتفعيل إلغاء مادة العذر المخفف من قانون العقوبات الساري في ممارسات منظومة العدالة وعلى أرض الواقع.
2. تحقيق العدالة الناجزة في قضية الفتاة إسراء غريب ومحاسبة كل من حرّض أو اشترك في هذه الجريمة البشعة أو تقاعس عن القيام بدوره في تأمين الحماية اللازمة للضحية.
3. مصارحة الجهات الرسمية ممثلة بالنيابة العامة حارسة العدالة للجمهور بنتائج التحقيقات وإطلاعهم على سير العدالة في القضية بشكل دوري، وفق بيانات محدثة بمواعيد محددة.
4. قيام المؤسسات النسوية والحقوقية بدور جماعي أكبر في مناهضة العنف ضد النساء، وتشكيل آليات فاعلة تتضمن إنشاء مرصد توثيقي لقضايا العنف ضد النساء، يرصد الجرائم والفاعلين، ويقدم توصيات للجهات ذات العلاقة ويضغط باتجاه تحقيقها.
5. إنشاء مراقب إعلامي، يعمل على رصد الصفحات والمواقع والمنصات الإعلامية التي تحرض على العنف ضد النساء في لائحة سواداء، وتقديمها للجهات الرسمية لإتباع المقتضى القانوني بحقها.

“انتهى”